

تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي

موجز

المسودة الأولى (للمناقشة)

31 يناير/كانون الثاني 2017

معلومات أساسية والغاية من التقييم

- 1- أجري تقييم مستقل يطلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي لتحديد مستوى تقدم اللجنة على صعيد تحقيق هدفها العام ونواتجها الرئيسية منذ أن استُهلّت عملية إصلاحها عام 2009. وقد شمل التقييم الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول 2009 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2016.
- 2- وأما الهدف من التقييم، بحسب ما تنص عليه المذكرة المفاهيمية الواردة ضمن المرفق ألف الذي أيده المكتب، فيتمثل في:
 - (أ) تقديم أدلة بشأن ما إذا كانت اللجنة، باعتبارها منتدى متعدد أصحاب المصلحة، تحقق فعلاً الرؤية المفصّلة في وثائق الإصلاح ونواتجها المتوقعة؛
 - (ب) تقييم إلى أي مدى تؤدي اللجنة أدوارها المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح بفعالية وكفاءة، وفي حال صح ذلك، الأثر المترتب عليها؛
 - (ج) استعراض تدابير العمل، بما في ذلك برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، من أجل تقدير مدى تأثير عمليات صنع القرارات والتخطيط، في الفعالية؛
 - (د) اقتراح توصيات تطلعية لتمكين اللجنة من الاستجابة بفعالية لتحديات الأمن الغذائي والتغذية من أجل تدعيم ميزاتها النسبية وتعزيز دورها القيادي في مجال تحسين الأمن الغذائي والتغذية حول العالم؛
 - (هـ) توليد التعلم في ما يتعلق بتعاون أصحاب المصلحة المتعددين وهو شأن تشكل اللجنة في ما يخصه نموذجاً يقتدى به.

المنهجية

- 3- استعان التقييم بشكل رئيسي بجمع بيانات وصفية، أي استجابات شبه منظمة مع مخبرين رئيسيين ومناقشات لمجموعات للتركيز وملاحظات مسجلة لدى انعقاد الجلسة العامة الثالثة والأربعين للجنة. استُكملت البيانات بأدلة وثائقية تم استقاؤها في المقام الأول من وثائق اللجنة ووثائق الوكالات التي توجد مقرها في روما وآلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص وأصحاب مصلحة آخرين. استشار فريق التقييم 361 شخصاً في سياق هذا التقييم، وقد جرت استشارة 156 شخصاً منهم في البعثات القطرية التي شملت فرنسا والأردن وبنما والفلبين والسنغال وأوغندا والولايات المتحدة. وقد تناول التقييم الهياكل الرئيسية كافة للجنة. إلا أن القيود المفروضة على الوقت والميزانية، من بين أمور أخرى، قد حدّت من نطاق أصحاب المصلحة الذين كان بالوسع استجوابهم، ولم يتمكن فريق التقييم من عقد لقاءات وجهاً لوجه من أجل إجراء تحليل مفصل للبيانات.

موجز بالنتائج الرئيسية للتقييم

4- *الصلة*: برأي أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة، تتناول اللجنة مسائل ذات صلة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، إلا أن ثمة مجالات تحتاج إلى مزيد من التركيز أو الاهتمام. ومن بين المجالات التي ورد ذكرها أكثر من سواها، تغير المناخ والشباب والتغذية. أصبحت مسألة التغذية معقدة أكثر من ذي قبل في مناقشات اللجنة وأنشطتها. إلا أن معالجتها تتم بالدرجة الأولى من خلال مسار عمل مواز منفصل. إن كون اللجنة ذات صلة ينطوي أيضاً على قابليتها الاستجابة للمسائل الملحة والمثيرة للجدل التي لها تداعيات عالمية. أما الآليات الحالية فلا تدعم اللجنة بما فيه الكفاية لتستجيب للمسائل العالمية الملحة.

5- *التنسيق*: تشكلت الجلسة العامة للجنة منتدى لاستقطاب جملة من الأصوات إلى النقاش بشأن السياسات. وقد سجلت زيادة في عدد المشاركين في الجلسات العامة للجنة وفي تنوعهم ابتداءً من عام 2009، بيد أن معدل مشاركة الوزراء قد تضاءل. وضعت اللجنة الإطار الاستراتيجي العالمي الذي يضم كافة القرارات الرئيسية وتوصيات السياسات الصادرة عن اللجنة، والغاية منه هو أن يشكل أداة لإرشاد التدابير المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. غير أن نقاط ضعف تتخلل هذا الإطار وهو ليس معروفاً جداً. وهو حالياً يخضع إلى الاستعراض الدوري الأول منذ أن تم اعتماده في عام 2012.

6- *التقارب بين السياسات*: صدرت عن اللجنة أربعة منتجات رئيسية تخص التقارب بين السياسات، وتوصيات في مجال السياسات مستقاة من 10 تقارير لفريق الخبراء، وتوصيات في مجال السياسات مستنبطة من ثلاثة دراسات صادرة عن مسارات عمل، بين عام 2009 و2016. أعرب المستجوبون من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات التي توجد مقارها في روما، عن قلقهم من طول المدة التي يستغرقها التفاوض ومن الموارد المطلوبة لعقد المفاوضات، وقد كانت الحكومات أكثر من أعرب عن الشواغل. أعربت الحكومات عن معظم تلك الشواغل. تتمتع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) بالشهرة الأبرز بين منتجات اللجنة في مجال التقارب بين السياسات، وثمة أدلة على استخدامها وتطبيقها في عدة بلدان وأقاليم. وليس من دليل على قبول منتجات السياسات والتوصيات الأخرى الصادرة عن اللجنة على نطاق واسع.

7- *دعم البلدان والأقاليم*: لم تتلق اللجنة طلبات دعم ومشورة من البلدان والأقاليم. توفر الوكالات التي توجد مقارها في روما دعماً فنياً إلى البلدان بما أنّ اللجنة ليست منظمة بطريقة تتيح لها القيام بذلك، كما أن ولايتها لا تلتزم بتقديمها الدعم المباشر.

8- *الرصد*: أجرت اللجنة دراسة استقصائية لفعاليتها، كجزء من دورها في مجال الرصد، كما دعت إلى عقد أول نشاط للرصد خلال أعمال الجلسة العامة الثالثة والأربعين للجنة بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية. وهي لم تقم برصد منتجاتها وتوصياتها في مجال السياسات. أما الآراء ضمن اللجنة بشأن دورها ونطاقه في مجال الرصد فمتفاوتة.

9- المكتب والمجموعة الاستشارية: تعقد الاجتماعات المشتركة بين هيئة المكتب والمجموعة الاستشارية مرة واحدة في الفصل على الأقل، ويحضر معظم أعضاء المجموعة الاستشارية الاجتماعات كافة. ثمة اختلاف في الآراء ضمن اللجنة بشأن تشكيلة المجموعة الاستشارية وتوزيع المقاعد، وقد طرحت اقتراحات متعددة، كثيراً ما كانت متضاربة، على فريق التقييم.

10- مجموعات العمل المفتوحة العضوية: للجنة ثلاث مجموعات عمل مفتوحة العضوية حالياً (برنامج العمل المتعدد السنوات والرصد والإطار الاستراتيجي العالمي)، أما عدد مجموعات العمل المفتوحة العضوية المتصلة بالسياسات فزهد ماتم الاتفاق عليه في برنامج العمل المتعدد السنوات. وقد أثبتت شواغل بشأن عدد مسارات العمل في المجموعة والعبء الذي يفرضه ذلك على كاهل الوفود الصغيرة. وليست لمجموعات العمل المفتوحة العضوية اختصاصات ترشد عملها.

11- فريق الخبراء الرفيع المستوى: أنتج الفريق 10 تقارير بين عامي 2011 و2016 ووثيقة بشأن المسائل الحرجة والناشئة (2014) من أجل إرشاد اختيار المواضيع الواجب البحث فيها. يؤكد الفريق أن تقاريره قد استخدمت على نطاق واسع كوثائق مرجعية ليس فقط من جانب اللجنة ولكن أيضاً من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع العلمي. أما المستجوبون فأعربوا عن شواغل بشأن التقارير، شملت لغتها العلمية التي تحول دون إتاحة تلك التقارير إلى غير الخبراء والمدة الزمنية الطويلة التي يستغرقها إنتاج التقارير وجودة التوصيات التي تحتويها.

12- الآلية الدولية على نطاق المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية (آلية المجتمع المدني): توفر آلية المجتمع المدني قناة يمكن من خلالها للجنة وللوكالات الواقعة مقارها في روما بلوغ المنظمات المختلفة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشارك في العمليات الرئيسية كافة للجنة، وقد ساهمت في رصد الخطوط التوجيهية الطوعية. طرحت آلية المجتمع المدني ضرورة تعزيز فسحة مشاركة المجتمع المدني، من أجل السماح بمشاركة أكبر في مختلف عمليات اللجنة وهيكلها. وتعتبر منظمات معينة لدى آلية المجتمع المدني أن صوتها غير مسموع ضمن الآلية.

13- آلية القطاع الخاص: شهد مستوى اهتمام القطاع الخاص على مر السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً والدليل على ذلك زيادة عدد منظمات القطاع الخاص التي حضرت الجلسة العامة للجنة، من 4 منظمات في عام 2010 إلى 86 منظمة في عام 2016. يشارك القطاع الخاص، من خلال آلية القطاع الخاص، في كافة العمليات الرئيسية للجنة، بما في ذلك مجموعات العمل المفتوحة العضوية والمجموعة الاستشارية. تسعى آلية القطاع الخاص إلى أن تتساوى مع آلية المجتمع المدني من حيث عدد المقاعد في المجموعة الاستشارية.

14- أمانة اللجنة: إن عدد الموظفين في الأمانة غير ثابت، وذلك بحسب برنامج العمل والموارد المتاحة لتمويل العمل. نصف رواتب الموظفين ممول من مصادر خارج الميزانية، الأمر الذي يشيع جواً من عدم اليقين في عملية التوظيف لدى الأمانة.

15- الاتصالات والتوعية: لدى اللجنة استراتيجية للاتصال ولكن جهودها حتى تاريخه لم تفض إلى توعية واسعة النطاق بوجود اللجنة وبمحتاجها على المستوى القطري. فمن أصل 156 شخصاً جرت استشارتهم على المستوى القطري،

تمكن 30 فقط (أي 19 في المائة) من التعرف على منتج واحد على الأقل من المنتجات الرئيسية للجنة. كما أن مستوى المعرفة بمنتجات اللجنة متدن في أوساط المسؤولين الحكوميين وكذلك المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

16- الاستراتيجيات والأدوات: لم تضع اللجنة أدوات لمساعدة البلدان على تطبيق منتجاتها واستخدامها. وضعت الفاو أداة لرسم خريطة للتدابير الوطنية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، كما قامت منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري بوضع أدوات للدعوة كي يستخدمها المجتمع المدني.

17- منتديات أصحاب المصلحة: ثمة منتديات إقليمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية ولكن يبدو أنها لا تتواصل بوتيرة منتظمة مع اللجنة. يقوم الرئيس باطلاع المؤتمرات الإقليمية للفاو على أعمال اللجنة وعلى نواتج الجلسة العامة للجنة.

18- التنوع والشمولية: تضم اللجنة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في عملياتها الخاصة بالحوار في مجال السياسات. ولكن تشعر مجموعات معينة بأن صوتها غير مسموع في اللجنة. تبرز مسألتي المساواة بين الجنسين والشعوب الأصلية في عمل اللجنة، في حين أن مسألة الشباب أقل أهمية فيها بشكل ملحوظ. أما المسائل المتصلة بذوي الإعاقات فلا ترد في أجندة اللجنة.

19- الاقتداء بنموذج اللجنة: اعتبر المستجوبون أن نموذج اللجنة يستحق الاقتداء به، شرط معالجة مواطن الضعف التي تعترض طريقة العمل الحالية للجنة. وقد جرى تسليط الضوء على ضرورة التركيز على بعض الأمور، وعلى المالية المستدامة والموارد البشرية القديرة والاتصال الفعال، باعتبارها عوامل أساسية لحسن عمل النموذج متعدد أصحاب المصلحة. وقد تم اعتبار الثقة والاحترام المتبادل والالتزام بالتعاون كشروط ضرورية.

الاستنتاجات

تعزيز التعاون بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية

الاستنتاج 1: أرسدت اللجنة الآليات والإجراءات المطلوبة لتعزيز التعاون العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من أن اللجنة تعالج المسائل ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية التي تقع ضمن ولايتها، فهي لم تسخر ميزتها النسبية في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

20- تعتبر اللجنة المنتدى الوحيد ضمن منظومة الأمم المتحدة الذي يضم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المتنوعين على المستوى العالمي من أجل صياغة خطوط توجيهية ورفع توصيات في مجال السياسات بحسب طريقتها المعتمدة، مع تعاطيها والجهات الفاعلة من غير الدول كشركاء على نفس قدم المساواة، باستثناء ما يخص القرارات النهائية. وهي تشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة عملياتها الرئيسية، وهي قادرة على الاستفادة من قاعدة أدلة

تتيحها تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. إن هذا الأمر يجعل اللجنة فريدة من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلا أنها لا تزال مجهولة لدى الكثيرين خارج المقر الرئيسي في روما. يعتبر الفرقاء الذين تربطهم صلات وثيقة باللجنة أن الأخيرة تتناول مسائل ذات صلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية ولكن بما أن اللجنة مجهولة بدرجة كبيرة على المستوى الوطني، فهي قد لا تكون ذات صلة بالنسبة إلى "المستفيدين النهائيين" من عملها.

21- وتعتبر الجلسة العامة للجنة منتدى يجمع بين أصحاب المصلحة للتداول بشأن مسائل معينة، وفي حين أن مستويات المشاركة في الجلسة العامة قد ارتفعت منذ التدابير الإصلاحية في عام 2009 فإن التراجع في معدلات التمثيل على المستوى الوزاري مثير للقلق. فلعل ذلك يشير إلى أن صلة اللجنة وأهميتها بنظر صانعي القرارات في تراجع.

22- ولقد شمل عمل اللجنة حتى تاريخه مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وقد تم تناول العديد منها في أماكن أخرى. وفي حين أن المواضيع ذات صلة ومهمة، فإن اللجنة ليست واضحة دائماً بشأن ما يشكل قيمتها المضافة لدى تناولها لقضايا معينة. فهي على سبيل المثال، لم تبلور رؤيتها واستراتيجيتها بالشكل الكافي للمساهمة في الجهود العالمية المتعلقة بالتغذية.

23- ووضعت اللجنة الإطار الاستراتيجي العالمي لتحسين التنسيق وإرشاد الجهود المتزامنة من قبل أصحاب المصلحة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية. وتتمثل القيمة المضافة الرئيسية المعلنة للإطار الاستراتيجي العالمي في كونه وثيقة مرجعية موحدة وإرشاداً عملياً بشأن توصيات اللجنة المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية. والوثيقة بصيغتها الحالية عبارة عن مرجع للمعلومات ولكن ليس من الواضح كيف يمكنها إرشاد الأعمال المتزامنة.

تحسين التقارب بين السياسات

الاستنتاج 2: ساهمت اللجنة في تحسين التقارب بين السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية لدرجة أنها طورت منتجات للسياسات يمكن تطبيقها عبر الكثير من البلدان والأقاليم. حققت اللجنة التقارب بشأن مسائل معينة تتصل بالسياسات على المستوى العالمي ولكنها لم تترجمها بعد إلى استخدام وتطبيق واسع النطاق لمنتجاتها الخاصة بتقارب السياسات.

24- تم التشاور بشأن منتجات السياسات للجنة والتفاوض بشأنها واعتمادها على أساس التوافق في الآراء، ما منحها طابعاً شريعياً. وهناك أدلة مقنعة على أن الخطوط التوجيهية الطوعية تطبق في العديد من البلدان. وتبين الأدلة المتاحة محدودة استخدام المنتجين الآخرين للجنة الخاصين بالتقارب بين السياسات وتطبيقها أي "الاستثمارات الزراعية المسؤولة" و"إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة".

25- ويمكن للعوامل التالية أن تشرح سبب التقبل البطيء للمنتجات الأخرى للجنة في مجال السياسات:

(أ) إن كيفية تعريف أعضاء اللجنة والمشاركين فيها وأصحاب المصلحة للتقارب بين السياسات لها تداعياتها على فعالية اللجنة في مجال تشجيع التقارب بين السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينه. لدى الحديث عن تعريفهم لـ "التقارب بين السياسات" شدد المستجوبون على عمليات التفاوض المؤدية إلى التوافق في الآراء أو الاتفاق بشأن توصيات السياسات. أما الأمور التي يفترض أن تعقب التوافق فقد بقيت غير معلنة في معظم الوصفيات مع أنه يمكن أن يستشف من الردود الأخرى على الاستجابات بأنه يتوقع من البلدان أن تعتمد التوصيات في مجال السياسات التي تعد ذات صلة بسياق البلد المعين. تسخر اللجنة الكثير من الأفكار والجهود والموارد في قراراتها بشأن مواضيع السياسات مستنبطةً الأدلة لإرشاد توصيات السياسات والاستشارات والمفاوضات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. إلا أن الجهود ليست كافية في ما يخص العمل على طرق الانتقال من توصيات السياسات إلى التنفيذ.

(ب) إن اللجنة والمنتجات الصادرة عنها في مجال السياسات لا تتسم بشهرة واسعة لا بل هي مجهولة تماماً في الكثير من البلدان، برأي الغالبية العظمى من المستجوبين. وقد أثبتت ذلك الاستجابات التي أجريت على المستوى القطري. وحتى في حال الخطوط التوجيهية الطوعية، فهي قد كانت معروفة فقط لدى أوساط آلية المجتمع المدني والحكومات ومسؤولي الفاو الذين شاركوا في تنفيذها. تروج اللجنة للخطوط التوجيهية الطوعية والاستثمارات الزراعية المسؤولة وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، كمنتجات رئيسية في مجال السياسات، وهذا يولد انطباعاً بأن التوصيات في مجال السياسات القائمة على تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى ليست "رئيسية" وبالتالي أنها غير مهمة.

(ج) إن التوصيات والمنتجات الخاصة بالسياسات واسعة النطاق ويجب تكييفها على المستوى القطري. يتطلب الأمر أدوات ودعمًا ليست اللجنة في وضع يمكنها من تقديمها.

تعزيز تدابير الأمن الغذائي على المستوى الوطني والإقليمي

الاستنتاج 3: ساهمت اللجنة في التدابير الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها في عدة بلدان. ولكن من دون تقييم مفصل للمشاريع المتعلقة بالخطوط التوجيهية الطوعية التي جرى تنفيذها، لا يمكن لفريق التقييم أن يستخلص استنتاجات بشأن مدى تعزيز التدابير الوطنية والإقليمية.

26- تلقت الخطوط التوجيهية الطوعية ولا تزال، دعماً كبيراً من الفاو من أجل استخدامها وتطبيقها في البلدان ومن المتوقع للتقييم المستقل لدعم الفاو أن يقيّم فعالية الدعم. ليست مساهمة اللجنة في تعزيز تدابير الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية مباشرة بما أنّ اللجنة ليست جهازاً للتنفيذ.

طريقة عمل اللجنة

الاستنتاج 4: إن عمل اللجنة جار على قدم وساق وهي قد تمكنت من إنتاج عدد مرتفع من المخرجات منذ إصلاحها في عام 2009. إلا أن أداء أدوارها الستة غير متكافئ وثمة ثغرات ومسائل ينبغي أن تعالجها لكي تكون كاملة الفعالية والكفاءة.

27- تمكنت اللجنة باعتبارها منتدى للتنسيق على المستوى العالمي، من استقطاب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة حول طاولة الحوار بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. ولكن من المبكر جداً الاستنتاج ما إذا كان الأمر قد أفضى إلى تعزيز العمل التعاوني بين أصحاب المصلحة على المستوى القطري. تمكنت اللجنة من توليد منتجات خاصة بالتقارب بين السياسات وثمة أدلة على استخدام واحد من منتجاتها الرئيسية. أما الأدوار التي لم تكن اللجنة فعالة في تنفيذها فهي:

- تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم
- التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي
- التشجيع على المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات

28- وثمة انعدام في الوضوح والاتفاق بشأن كيفية مواصلة اللجنة أدائها لتلك الأدوار. في حالة تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم، يمكن للجنة في أفضل الأحوال أن تكتفي بتيسير الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. إن اللجنة جهاز حكومي دولي معني بالسياسات وليست جهازاً للتنفيذ. أما الوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة ففي وضع أفضل لتقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. وقد كان تعاطي اللجنة مع المنظمات الإقليمية محدوداً، باستثناء إطلاع المؤتمرات الإقليمية للفاو على أعمالها.

29- وفي ما يخص دور اللجنة في تعزيز المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات، حققت اللجنة بداية جيدة مع دعوتها إلى عقد فعاليات عالمية لمشاركة أفضل الممارسات. إلا أن هناك اختلاف في الآراء ضمن اللجنة بشأن دورها في الرصد وماهية المسائل التي يجب أن ترصدها. وفي رأي فريق التقييم، ليس من المعقول ولا من المحبذ أن تحاول اللجنة رصد تنفيذ العديد من التوصيات والمنتجات في مجال السياسات على المستوى القطري. فإن عمليات صياغة السياسات على المستوى القطري تتأثر بالعديد من العوامل ومصادر المعلومات المختلفة، وسيكون من الصعب رصد استخدام منتجات اللجنة.

30- ويؤدي المكتب والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل المفتوحة العضوية دوراً محورياً في التأثير في أجندة اللجنة وفي مضمون عملها. وإن مجموعات العمل المفتوحة العضوية ليست في أقصى فعاليتها. تضيف المجموعة الاستشارية قيمة إلى عمل المكتب ولكن الاعتراضات بشأن عضوية المجموعة الاستشارية قد تقوّض فعالية هذه المجموعة. تؤدي آليات المجتمع المدني وآليات القطاع الخاص دوراً هاماً في تيسير مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في عمل اللجنة.

وتسعى الآليتان إلى توفير "المساحة" المطلوبة لتيسير آراء المنظمات المشاركة فيهما بشكل مجد. تشكل الاجتماعات المشتركة بين المكتب والمجموعة الاستشارية منتدى للتأثير في قرارات المكتب وفي نهاية المطاف، الجلسة العامة. لذا ليس من المفاجئ أن تكون هناك اعتراضات على التمثيل وتوزيع المقاعد في المجموعة الاستشارية.

31- وأنتج فريق الخبراء الرفيع المستوى تقارير تغطي مجموعة من مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وثمة اتفاق واسع بين أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة حول أهمية الفريق لجهة توفير الأدلة العلمية من أجل تنوير قرارات اللجنة، ولكن قدرات الفريق غير مستغلة بالكامل. وأمام الفريق عدد من التحديات بما فيها قلة الموارد الكافية للترويج لعمله.

32- ولم ينجح برنامج العمل المتعدد السنوات، على الرغم من اتباعه عملية محكمة لتحديد أولويات للجنة على امتداد فترة السنتين، في الحد من عدد الأولويات التي تتم الموافقة عليها نهائياً. وتأثر فعالية اللجنة وكفاءتها سلبياً بعدم قابلية توقع تمويلها والموارد المخصصة للأمانة المشتركة للجنة.

33- ولم تكن اللجنة فعالة في أنشطتها الخاصة بالاتصال والتوعية وهي مجهولة بنسبة واسعة على المستوى القطري. تروج آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص للجنة وتقومان بالتوعية للتعريف بمنتجاتها وقراراتها لدى أوساطهما. وتوجد الثغرة على مستوى التواصل بين الوفود في روما وبين الوزارات على المستوى القطري.

التنوع والشمولية

الاستنتاج 5: استقطبت اللجنة عقب إصلاحها مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة مقارنة بما كانت الحال عليه قبل الإصلاح بيد أن تلك الجهات لا تعتبر جميعها أن صوتها مسموع. ثمة أصحاب مصلحة يستطيعون إضافة قيمة ولكنهم ليسوا موجودين في منتدى اللجنة.

34- لقد أدرجت اللجنة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بدرجة أكبر في أعمالها. وأنتجت توصيات في مجال السياسات تتعلق بالنوع الاجتماعي ولكن درجة استيعاب البلدان والأقاليم لتلك التوصيات غير معلوم. تسترعي مشاركة الشباب مزيداً من الاهتمام في أجندة اللجنة مقارنة بما كانت عليه الحال في الماضي. ولكن نهج اللجنة في ما يخص الشباب يتناول كل حالة على حدة. أدرجت اللجنة مصالح الشعوب الأصلية في عملها إلا أن مسائل الشعوب الأصلية تناصرها في المقام الأول آلية المجتمع المدني وليس اللجنة ككل. أما ذوو الإعاقات فلا تشملهم أجندة اللجنة.

الظروف والافتراضات والاقتداء بالنموذج المتعدد أصحاب المصلحة

الاستنتاج 6: اللجنة قادرة على أن تكون نموذجاً صالحاً للتعاون والشراكة المطلوبين لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ولكنها لا تزال تفتقر إلى بعض العوامل أو الظروف المطلوبة لكي تعمل بفعالية كمنتدى متعدد أصحاب المصلحة.

35- للمبادرات الناجحة التي تشمل أصحاب المصلحة المتعددين أهداف واضحة ومسألة واحدة تستقطب أصحاب المصلحة إلى طاولة الحوار من أجل محاولة حلها. تغطي اللجنة طيفاً واسعاً من مسائل الغذاء والأمن، وهي لا تركز على موضوع محدد يمكن لأصحاب المصلحة الاجتماع حوله. وإن "الحق في غذاء كاف"، الذي كان أحد العوامل المحركة للإصلاح، لا يحتل مكانة بارزة على أجندة اللجنة.

36- ويجب توفر الاحترام والثقة المتبادلين بين أصحاب المصلحة. وهذه مسألة في طور النمو داخل اللجنة. لا يعمل الناس معاً لأن أحدهم يثق بالآخر - وإنما هم ينمون الثقة من خلال العمل معاً. ينبغي لأصحاب المصلحة أن يشعروا بأن أصواتهم تتمتع بأهمية متساوية وأن لمساهماتهم المختلفة قيمة متساوية في اللجنة. هذا مجال تواجه فيه اللجنة وآلياتها تحديات، فثمة مجموعات تشعر أنها مستبعدة وبأن مساهماتها ليست مقدرتها بالتساوي.

37- وتستوجب المتديات متعددة أصحاب المصلحة موارد قابلة للتوقع وملاكاً أساسياً مستقراً لدعمها. وهذان الشرطان غير متوفرين في اللجنة ولذا فإن استدامة اللجنة مهددة. إن المتديات متعددة أصحاب المصلحة الفعالة تجيد إيصال رؤيتها للآخرين وتبسيط الجوانب الفنية لعملها. وهذا الأمر غير موجود في اللجنة.

التوصيات

38- يقترح فريق التقييم عدداً من التوصيات مدركاً أن اللجنة تتناول حالياً عدداً من القضايا المطروحة في هذا التقييم.

التوصيات بشأن الاستراتيجية

39- ينبغي للجنة أن تضع إطاراً استراتيجياً لإرشاد عملها على المدى المتوسط إلى البعيد. ينبغي لهذا الإطار أن يحدد عدداً صغيراً من مجالات الأولوية الاستراتيجية. إن الإطار الاستراتيجي لا يحل محل وثيقة الإصلاح، وهو يسعى إلى توضيح وتحديد ما يجب أن تركز اللجنة عليه من أجل تحقيق الرؤية الواردة في وثيقة الإصلاح. ضمن الإطار الاستراتيجي، تتمتع اللجنة بموقع أفضل لصياغة أهداف واضحة ونظرية أو نظريات التغيير التي تشكل أساساً لعملها. يمكن لذلك أيضاً أن يساعد اللجنة في توضيح أفضل السبل لتنفيذ أدوارها في وثيقة الإصلاح.

40- ولدى اختيار وتطوير منتجات التقارب بين السياسات، ينبغي للجنة منذ البداية النظر في أمر المستخدمين الأوليين لمنتجاتها وماهية الآليات الضرورية لإيصال تلك المنتجات إلى المستخدمين الأوليين، وماهية القدرات التي ستكون مطلوبة كي يتمكن المستخدمون الأوليون من استعمال المنتجات بفعالية وأي من الشركاء يستطيعون تقديم القدرات والدعم لاستخدام المنتج وتطبيقه.

41- ويمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة للجنة كي تتموضع وتبرز نفسها على المستوى العالمي. تستخدم اللجنة المنبر الذي يتيح هذا المنتدى من أجل عرض عملها. ويجب أن تسخر علاقتها أيضاً مع مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي لضمان الدعم من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

التوصيات بشأن المكتب والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل المفتوحة العضوية

42- ينبغي أن تكون لدى مجموعات العمل المفتوحة العضوية اختصاصات متفق عليها ترشد عملها. إن أعمال مجموعات العمل المفتوحة العضوية الثلاث الأساسية أي برنامج العمل المتعدد السنوات والرصد والإطار الاستراتيجي العالمي مترابطة في ما بينها. وعليها عقد مناقشات مشتركة مرتين في السنة على الأقل لضمان التأزر والاتساق.

43- وينبغي للمكتب أن ينظر في اتخاذ قرارات لدى الاجتماع المشترك بين المكتب والمجموعة الاستشارية وأن يخصص اجتماعات المكتب لتناول البنود التي لا تتطلب أية مساهمات من المجموعة الاستشارية والتناقش معها. هذا كفيل بتجنب تكرار جداول الأعمال كما أنه يشجع الشفافية في عملية صنع قرارات المكتب.

44- وإن مسألة عدد المقاعد في المجموعة الاستشارية لا تتعلق ببساطة بعدد مقاعد آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص. فهناك أيضاً وضع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للمنظمات الأسيوية كعضوين مخصصين وضرورة توسيع تمثيل المؤسسات الخيرية. ينبغي للجنة أن تستهل عملية رسمية لمراجعة عضوية المجموعة الاستشارية. وهي في هذا السياق يجب أن تتناول ما يلي:

- (أ) الإطار الاستراتيجي الموصى به في الفقرة رقم
- (ب) وثيقة الإصلاح (الفقرة 7) تدعو إلى تشكيلة تضمن سماع أصوات كافة أصحاب المصلحة المعنيين، بالأخص أولئك الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي.
- (ج) الأدوار التي تؤديها حالياً هيئات مختارة للأمم المتحدة مثل مؤسسات بريتون وودز (باستثناء الوكالات التي توجد مقارها في روما) في اللجنة، والأدوار المزمع أدائها في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2.
- (د) وضع المنظمات الإقليمية كجهات مراقبة وأدوارها المستقبلية في عمل اللجنة.
- (هـ) التغييرات في عضوية المجموعة الاستشارية بسبب الموارد

45- الآليات ضمن اللجنة ذاتية التنظيم وكيف أن هياكلها الداخلية وعملياتها هي من صلاحياتها. وينبغي لها استعراض الهياكل والعمليات الداخلية لضمان اشتمالها على أصوات كافة أوساطها المعنية. هذه التوصية موجهة بشكل أخص إلى آلية المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ولكنها لا تستثني قيام مشاركين آخرين في المجموعة الاستشارية بذلك.

توصيات بشأن فريق الخبراء الرفيع المستوى

46- ينبغي للجنة أن تحتفظ بقرار واحد على الأكثر في السنة لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وينبغي للجنة التوجيهية للفريق أن تناقش مع المكتب والمجموعة الاستشارية اشتراطاتهما وتوقعاتهما في ما يخص استخلاص التوصيات. وينبغي لفريق الخبراء الرفيع المستوى التشاور مع المجتمع غير العلمي بشأن طرق تحسين الاطلاع على المعلومات الواردة في التقارير واستخدامها.

التوصيات بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات وتوفير الموارد

47- ينبغي للجنة النظر في وضع برنامج عمل متعدد السنوات مدته أربعة أعوام يخضع للمراجعة والتحديث بصورة سنوية. على الوثائق بشأن الإطار الاستراتيجي والمسائل الحرجة والناشئة التي صدرت عن فريق الخبراء الرفيع المستوى أن ترشد مضمون برنامج العمل المتعدد السنوات. ويجب أن يكون هناك مجال للمرونة في تناول المسائل الجديدة التي لم تشملها الوثائق المتعلقة بالقضايا الحرجة والناشئة. ويجب تحسين معايير الاختيار وعملية تحديد الأولويات. لا ينبغي اختيار مواضيع إلا إذا ثبت أن للجنة ميزة نسبية وأنها تستطيع تحقيق قيمة مضافة. ينبغي اتخاذ خطوات لضمان مشاركة كافة الدول الأعضاء في اللجنة وأصحاب المصلحة في عملية تحديد الأولويات. قد يعني ذلك فترة مشاورات أطول إلا أنه سيضمن شمول الجميع والامتثال لقرارات اللجنة على المدى البعيد.

48- ويتوجب على اللجنة أن تحل مسألة التمويل المستدام وتوفير الموارد لوظائفها. في هذا الصدد من المحبذ إبرام اتفاق رسمي بين اللجنة وبين الوكالات التي توجد مقارها في روما من أجل ضمان مساهمتها المالية السنوية لعمل اللجنة ومساهماتها على هيئة انتداب موظفين رفيعي المستوى إلى الأمانة. يجب تمويل كافة الموظفين الأساسيين (وليس الاستشاريين) من التمويل الأساسي.

49- وعلى اللجنة النظر في وضع آلية للتمويل الجماعي التي يجب أن تعمل على أساس "دعم الميزانية" مع تقديم التمويل من مصادر مختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات الخيرية. لا يجب السماح للمانحين باختيار مشاريع محددة دون سواها لتمويلها. يجب أن تحدد كيفية إنفاق التمويل من قبل برنامج عمل متعدد السنوات ويجب تحليلها عبر التقارير السنوية للجنة.

التوصيات بشأن الرصد

50- لا يجب للجنة أن تسعى إلى رصد استخدام منتجاتها أو تنفيذ توصياتها في مجال السياسات، بصورة مباشرة، إذ ليس من المعقول أن ترصد أعداداً كبيرة من التوصيات والتدابير على المستوى القطري. كما لا يجب أن تسعى إلى الرصد لغاية إسناد تغييرات إيجابية على المستوى الوطني من أجل التأثير في منتجاتها في مجال السياسات، إذ ثمة عدد كبير من العوامل الأخرى التي تؤثر في صنع السياسات على المستوى القطري. إن نهج اللجنة بالنسبة إلى الرصد يجب أن يتمثل في تسخير المعلومات التي بحوزة الوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن التدابير المتخذة على المستوى القطري. تسعى اللجنة إلى الاستفادة من وجهات النظر المتنوعة بشأن منتجاتها مثلاً من المجتمع المدني والقطاع الخاص وأوساط البحوث الأوسع.

51- وينبغي للجنة أن تطلب إجراء تقييمات دورية لعملها. ويجوز لتلك التقييمات التركيز على موضوع محدد أو قد تكون على شكل استعراض شامل لأدائها. عند الاقتضى، ينبغي للجنة النظر في إمكانية الطلب من مكاتب التقييم التابعة للوكالات التي يوجد مقارها في روما إجراء تقييم مشترك.

52- وينبغي للجنة أن تواصل تنفيذ نهج "الأنشطة" على مستوى الرصد باعتباره وسيلة لمشاركة المعارف والدروس. عليها النظر في إمكانية الدعوة إلى أنشطة إقليمية بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية المعنية. وهذا كفيل بتعزيز الأواصر بين اللجنة والمنظمات الإقليمية والمساهمة في تحسين التنسيق مع المستوى الإقليمي.

التوصيات بشأن الاتصال والتوعية

53- يتوجب على اللجنة أن تراجع استراتيجية الاتصال والقيام بتحديثها. يجب التأكيد بصورة أكبر على دور أعضاء اللجنة في التواصل مع البلدان بشأن المسائل المتعلقة باللجنة. بوسع الأمانة مساعدة أعضاء اللجنة فضلاً عن المشاركين عبر تقديم مذكرات مقتضبة عن عمل اللجنة.